الحلول المقترحة العاجلة

لمواجهة انهيار سعر الصرف، والتضخم الجامح والغلاء الفاحش الذي سيؤدي إلى فقر ومجاعة وفوضى عارمة، وانهيار ماتبقى من منظومة الدولة الهشة في المناطق " المحررة "

إعداد/ المهندس خالد عبد الواحد محمد نعمان

20 أكتوبر 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحلول المقترحة العاجلة لمواجهة كارثة أنهيار سعرالصرف ، والتضخم الجامح والغلاء الفاحش الذي سيؤدي الى فقر ومجاعة وفوضى عارمة ، وأنهيار ماتبقى من منظومة الدولة الهشة في المناطق " المحررة "

أعداد : م / خالد عبد الواحد محمد نعمان في 15 أ أكتوبر 2024م

لقد طلب منى عدد من الأصدقاء من المسئولون الحكوميون ، من أقدم بعض الحلول العاجلة ، لمواجهة كارثة أنهيار سعرالصرف ، والتضخم الجامح والغلاء الفاحش الذي سيؤدي الى فقر ومجاعة وفوضى عارمة ، وأنهيار ماتبقى من منظومة الدولة الهشة في المناطق " المحررة " ، وقد أبلغتهم من أني قد طرقت ذلك الموضوع في عدة أوارق وفي أوقات متفرقه ، وقدمتها الى أجتماعات عدد من النخب الأقتصادية ، التي أنتمي اليها ، ونشرتها على نطاق واسع ، بل وأرسلتها الى كل الجهات الحكومية العليا ، وأيضا أرسلتها للمبعوث ألأممي ، وأقترحت هدنة أقتصادية بين طرفي النزاع ، حددت فيها مكوناتها وآلية تنفيذها ، بل وأعددت خارطة الطريق لتحقيق السلام الشامل في اليمن بمراحلها المختلفة ، وآلية تنفيذها ، والتي أعددتها أيضا باللغتين العربية والأنجليزية وقدمتها للمبعوث الأممي وبعض سفراء الدول الأوربية الذين شاركونا في بعض اللقاءات مع فريق رواد التنمية ونشرتها على نطاق واسع ، ولكن للأسف ، لا أحدا يقراء في هذا البلد ، وبالذات من قبل المسئولون الحكوميون في هذا البلد كأن في آذانهم وقرا .

لذلك في هذه الورقة ، سأخرج عن قواعد الحذر والدبلوماسية ، ومراعاة الخواطر ، وسأكون في غاية الوضوح والصراحه ، والمكاشفة ، وعدم المواربه ، والتبرير ، وسأقول الحقائق بالرغم من كل مرارتها ، لأن الوقت لم يعد يتسع لأي من الأنتظار ، وخاصة وان الأنهيار يتسارع بسرعة البرق ، في كل نواحي الحياة المعيشية للمواطن ، وبالذات في المناطق المحررة ، فأنهيار العملة المحلية ، لتشارف على أعتاب ال2,000 ريال للدولار ، و 520 ريال للريال السعودي ، والذي أدى لدولرة وسعودة السوق في كل الأحتياجات للمواطن وبلغ التضخم أوجه وأرتفعت أسعار كل السلع من المواد الغذائية الضرورية المختلفة الى السلع الأستهلاكية ، الى الأيجارات ، الى الجيابات والرسوم المفروضة جبرا –خارج نطاق القانون - الى الخدمات المختلفة . وأصبح الفقر والمجاعة تهدد أغلبية السكان ، الأمر الذي سيؤدي الى فوضى عارمة ، وأحداث شغب وعنف ، وأنهيار أمني ، قد يقضي على ماتبقي من منظومة الدولة التي هي أصلا هشه في حد ذاتها ، وبالذات في المناطق " المحرره " .

1. الأسباب الرئيسية لتدهور سعر صرف العملة (المباشرة وغير المباشره) في سياق طباعة وأصدار وتداول العملة (بكتلتيها المحلية والأجنبية) وآثارها في ذلك الأنهيار ، حسب تسلسل الأحداث :

1-1 : أسباب تتعلق بطباعة النقد وأصداراته المفرطة للتداول وتسربه خارج المنظومة البنكية المعتمدة :

أ) التعاقد بطباعة عملة جديده في عام 2016م بدون غطاء بمبلغ 3.720 ترليون ريال ، وكان هناك تعاقد آخر لطباعة فئة 5,000 ريال بحجم 2 ترليون ريال ، ولكن ذلك أوقف لاحقا وأكتفي بطابعة 2.2 ترليون ريال، وهي كمية تفوق بكثير قدرة السوق على استيعابها في ظل الحرب ،وفي ظل تشظي البنك المركزي اليمني

ب) الأصدرا المفرط للنقد المطبوع وتسربه إلى غير القنوات المصرفيه المعتمدة ، حيث بلغ رصيد العملة المصدرة كماهو في يوليو 2024م 3,654.8 مليار ريال (3.65 ترليون ريال) وأصبح الجزء ألأكبر من ذلك النقد المصدر يتواجد لدى منشآت وشركات الصرافة ، وآخر تقرير للعرض النقدي الموسع M2 كما هو في نهاية يوليو 2024م ، بلغ 13,356.3 مليار ريال (13.35 ترليون ريال) ، منة العرض النقدي M1 (بدون شبه النقد) يشير الى أنه بلغ 4,317.0 مليار(4.31 ترليون ريال) منه 3.395.1 مليار (3.39 ترليون ريال) متداول خارج البنوك أي بنسبة 78.64 % ، وهو

مايشكل مصدر للمضاربه به بالعملة في سوق الصرف ، خارج حلقة التحكم به من قبل البنك المركزي ومنظومته المصرفيه المعتمدة ، بينما كل حاجة السوق المحلية من السيوله المحلية لا تتجاوز في احسن الأحوال مابين 1.5 الى 2.0 ترليون ريال حسب أفضل التقديرات لحجم السوق

ج) لقد تم تغيير طباعة نموذج العملة الرسمية بحجم أصغر عن تلك المعتمده سابقا ، وتم أصدارها للتداول ، وبالتالي أحدث ذلك ذريعة ، أن يمنع الأنقلابيون الحوثة تداول تلك العملة الجديدة المطبوعة في مناطق سيطرتهم ، وبالتالي فهذه الكتلة النقدية الكبيرة ظلت تدور في نطاق الحيز المكاني في المناطق المحررة فقط ، وبالتالي ظهر التباين في سعر الصرف بين منطقتي الصراع

2-1 : أسباب تتعلق بتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة :

ا) بلغ صافي الرصيد (المدين) السحب على المكشوف (صافي موقف أقراض البنك المركزي للحكومة لتغطية العجز المتراكم عليها) كماهو في يوليو 2024م 7,134.2 مليار ريال (7.13 ترليون ريال) وهذا العجز يزداد سنويا لأسباب ستناولها بالتفصيل في الفقرات اللاحقه من هذه الورقة ،و لكنها تتركز في الأفراط المتصاعد في ألأنفاق الحكومي على مختلف المستويات ، وتسرب الموارد العامه الى خارج قنوات البنك المركزي ، وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة على السيطرة على مواردها ، وعلى تخطيط نشاطها المالي وفق ميزانيات سنوية معتمدة ، ولاتقدم حسابات ختاميه سنوية ، تقر بشكل أصولى وفق المتطلبات الدستوريه

3-1 : أسباب تتعلق بالأختلال المزمن في ميزان المدفوعات وبالذات في الحساب الجاري ، والذي يتكون من الميزان التجاري (وهو ميزان الصادرات والواردات) ، وحساب الدخل والتحويلات (وهو ميزان الدخل والتحويلات) ، وبالتالي محدودية البنك المركزي اليمني بالتحكم بالكتلة النقدية بالعملات الأجنبة ، وأزداد الوضع تفاقما في ظل وقف تصدير النفط منذ أكتوبر عام 1922م ، وأستمرار توقف تصدير الغاز منذ بداية الحرب ، وبالتالي فأن الكتلة النقدية بالعملات الأجنبية ، يجري تداولها خارج المنظومة المصرفية ، وهي التي تغطي الطلب للسوق المحلية ، والطلب على تهريبها للخارج ، وبالتالي في ظل عدم سيطرة البنك المركزي اليمنى على الكتلتين النقدية بالريال

، ومن المفارقات العجيبة بأن عدد من شركات الصرافه ، وبالذات في المناطق المحررة ، أن منحت تراخيص للتحول الى بنوك للتمويل الأصغر ، والتي بلغ عددها 13 بنكا - وظلت تمارس نفس نشاطها كبنوك ومنشأت وشراكات صرافه ، وذلك ماتمنعه قوانين البنك المركزي ، والبنوك والصرافه . لذلك فيتحكم هولاء بأسعار الصرف في السوق ، وليس البنك المركزي اليمني ، الذي حاول في الأونة الأخيرة – في ظل قيادة محافظ البنك المركزي (أحمد بن أحمد غالب المعبقي) عبر مختلف أدوات السياسة النقديه أن يتدخل في التحكم بأسعار الصرف ، ولكن لمحدودية سيطرته على الكتله النقدية المحليه ، وضعف أحتياطاته ومصادرة من العملة الأجنبية ، فأن محاولاته ، دائما ماتؤأد .

4-1 : أسباب تتعلق أن جزء كبير من التحويلات بالعملات الأجنبية التي تتم من قبل دول التحالف للمليشيات المتعددة التي تتبعها وليست منظوية تحت مؤسسات الدولة الشرعية (الدفاع والداخلية) كرواتب للقيادات والأفراد والتشكيلات العسكرية ونفقات التغذية والمكافآت والحوافز وتمويل الفعاليات - التي بعضها تهدف أوتتعارض مع التوجهات الحكومية (كفعالية سيئون الأخيرة) – وغيرها، مازالت يتم تحويلها وأرسالها خارج قنوات المنظومة البنكية والمصرفية ، وتذهب كلها الى جسابات لدى منشأت وشركات الصرافه أو البنوك الجديده ، بأسماء هذه الكياتات أوباسماء أشخاص . وطبعا هناك مساهمات ومدفوعات تتم بالعملات المحلية من قبل البنك المركزي اليمني لهذه التشكيلات المليشاوية من المالية العامه ، بمافيها مخصصات رواتب ونفقات ومخصصات الوقود المهولة ، والتي يتحرك فيها القيادات لهذه المليشيات بموكب من طوابير من السيارات المصفحة والأطقم والمدرعات وبطؤيقة عنيهية من السرعة والأفساج لها عن غيرها من السيارات بالتهديد والتشويح بالتوقف لتمر هذه القيادات ، بينما ينظر أليها بسخرية وأشمئزاز من قبل المواطنين ، لأنهم لم يألفوها في عدن ، منذ الأستقلال ودولة الجنوب ودولة الوحدة ، سوى مواكب الرئيس عفاش ،عند زيارته لعدن . وطبعا كل هذه الأموال تستخدم للمضاربة بالعملة ، أو تهرب للخارج .

5-1 : أسباب أن نفقات وتحويلات منظمات الأمم المتحدة بمسياتها المختلفة ، مازالت ، لا تورد عبر البنك المركزي ، وليس عليها أي رقابه حكومية في أطار حكومة الشرعية ، وتذهب الى بنوك محدده بصنعاء ، وهذه البنوك تحتفظ بها في حسابات خارجية ، ولاتحول الى الداخل ، الاّ في حدود رواتب الموظفين المحليين ، أو نفقات التشغيل المحلية لهذه المنطمات ، وبالتالي ، فأن هذه التحويلات لايستفاد منها في سد الفجوة للعجز في ميزان المدفوعات ، وما يحول للداخل يجري المضاربه به في سوق الصرف الأجتبي بالرغم من أنه يقيد ضمن ميزان المدفوعات في بند التحويلات

5-1 : أسباب تتعلق بكل تمويلات المنظمات الدولية عدى البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية وصندوق النقد الدولي ، هي الوحيدة التي تمر عبر البنك المركزي ، وحتى مساهمات وتمويلات بعض الدول والصناديق التي تتم عبر الصندوق الأجتماعي للتنمية ، كلها لاتمر عبر البنك المركزي اليمني الشرعي ، وتذهب مباشرة الى بعض البنوك في صنعاء ، وللأسف البنك الدولي وبعض الدول الأجنبية ، قد فوضت البرنامج الأنمائي للأمم المتحدة لتنفيذ عدد من المشاريع الممولة من قبلها كمنح ومساعدات لمواجهة متطلبات تحسين بعض الخدمات ، في البنية التحتيه وبعض المشاريع التي ترفع المعاناة في ظل الحرب ، ولكن جزء كبير من هذه المنح والمساعدات ، يذهب لنفقات تخص البرنامج انمائي وموظفيه ومستشاريه ، ومايتبقى الأ القليل ، الذي يعهد ألية للأدارة والتنفيذ من قبل السلطات المحلية ، أو الصندوق الأجتماعي ، لتتسرب عبرها عمولات وتنفيذ سيء للمشاريع ، وتتكرر تلك المشاريع لأنها تنفذ بشكل سيء كرصف الطرقات أو تبليط ممرات المشاة وأعمال أنارة الشوارع وغيرها ، وبالتالي لاتضيف تلك المنح والمساعدات أي مساهمة في تعزيز وضع ميزان المدفوعات ، طبعا عدى مشاريع الصندوق الأجتماعي التي فيها نزاهة بشكل نسبي وخاصه أن معايير المفاضلة في مناقصاتها تعتمد على قصور في تحديد مواصفات المشاريع ، أو الأعتماد على السعر الأقل مهما كانت المزايا التفضيلية

6-1 : أسبات تتعلق بالتمويلات الدولية والأقليمية لمنظمات المجتمع المدني اليمنية التي تفرخت كالهشيم ، والتي تقدر بعدة ملايين من العملات الأجنبية المختلفه ، وهي غير شفافة بالنسبة للوزارت المعنية وللبنك المركزي ولاتمر تمويلاتها عبر أي من هذه الجهات ، ولا يعلم أين مقرها ومستودعها الأّ لدى الجهات الممولة فقط والمنظمات التي تحصل على التمويل ، وللأسف معظم هذه المشاريع الممولة عبارة عن ندوات ودراسات وجمع معلومات لاتحقق قيمة مضافة في تحسين سبل المعيشة أو تحقيق أي توظيف وحل مشاكل البطاله . كل ذلك يسرب السيولة المحلية والأجنبية ، ألى خارج السوق ، ويجرى المضاربة بها في أسواق الصرف لدى منشآت وشركات الصرافه التي تفرخت بالألآف في كل أنحاء الجمهورية اليمنية

7-1 : أن كل أموال الجبايات والأتاورات غير القانونية التي تجبيها المليشيات وبعض من السلطات المحلية (تحت دواعي مختلفة) في كل مفاصل الطرق وفي عدد من المواقع بدءا موانىء وصول شحنات الوقود والموانىء البرية والبحرية الأخرى خلال عمليات التخليص الجمركي وفي مراحل النتقل في جميع النقاط المنتسرة بكثافة في كل الطرقات حتى تصل الى مخازن التجار ثم ألى وصول البضائع المتقوله ألى المستهلك النهائي ، وألأتاوات في المفارش والأسواق ، وحصيلة ضرائب القات التي تتم عبر مقاولات لمتنفذين ، وعائد البسط على أراضي الدولة وممتلكات المواطين ، ووصلت حتى الى نقل مواد البناء ، وغيرها من االجبايات غير القانونية ، فأنها كلها تذهب ألى هذه المليشيات ، وبعضها حتى ببسندات رسمية ، ثم يتم تقاسمها بين المتنفذين ، وهي أيضا لا تدخل الى المنظومة البنكية الرسميه ، وهي بالمليارات يوميا ، حسب أفضل الدراسات لمراكز البحوث والدراسات المحلية والأجنبية والمدعمه بالمستندات ، وهي أيضا تذهب في حسابات خاصة لدى منشآت الصرافه ، وتستخدم في السوق للمضاربة بالعملات ، أو الى شراء الأراضي والعقارات في الداخل والخارج ، أوتهريبها للخارج في عمليات غسيل أموال واضحة ويثبت ذلك بوضوح من خلال حجم المشتريات الكبيره من العقارات في كل من مصر وتركيا والأردن والأمارات وغيرها ممن كانوا قبل الحرب لايمكلون شيئا وأصبحوا من أصحاب الملايين .

8-1 : أن الهدر للمال العام ، يبداء من صرف الرواتب لطائفة واسعة من المسئولين السابقين واللاحقين في مختلف المستويات القيادية في الداخل والخارج بالعملة الأجنبية بشكل مباشر من عوائد بيع النفط الخام أو من مصادر دعم أخرى ، بتحويلات مباشرة بمبالغ مهولة ، ناهيك عن التفريخ لمستويات قيادية في ظل الحرب لأعداد كبيرة من النواب للوزارء والوكلاء والمستشارين في الوزارات وهيئات السلطة المحلية وفي السفارات والقنصليات والملحقيات والتعيينات المتواترته في المجالس كالشورى والهيئات الجديده الناتجه عن نقل السلطة من الرئيس الشرعيي إلى مجلس رئاسي (هيئة المصالحة والفريق الأقتصادي والقانوني) بدرجات قيادية رفيعة خلافا لكل القوانين والنظم الأدراية والخدمية ، من موظف بدرجة متواضعة أو حتى من خارج سلك الموظفين الحكوميين ألى درجات نواب رئيس وزراء ووزراء ووكلاء وغيرها من المستويات ، دون أدني الشروط الوظيفية المطلوبة ومنحهم أمتيازات وجوازات ديلوماسية وخاصة ونفقات وقود وسكن وأمتيازات أخرى ، وفي معظمها

للأقارب وأبناء المسئولين والمتنفذين في مفاصل السلطة أو الوجاهات الأجتماعية والقبلية . كل ذلك يتم صرفه من المال العام دون حسيب ورقيب ولا مسآله من أي جهة رقابية دستورية أو قضائية . وهو ما يفاقم عجر الموازنة العامة ، والعجز في ميزان المدفوعات ، ويتحمل عبى ء كل ذلك المواطن في شكل تضخم وغلاء وخدمات متعثرة في كل متطلباته الحياتية .

1-9 : كما أن الهدر المال العام يتمثل في " الثقب الأسود " المتمثل في نفقات وقود محطات الكهرباء المؤجرة ، والتي تستهلك يوميا 2.5 مليون دولار حسب آخر تصريح لوزير الكهرباء بأجمالي 75 مليون دولار شهريا ، ومع ذلك لم تتحسن الخدمة أطلاقا ، وقد حاول صندوق الأعمار السعودي في توفير منحة للمشتقات النفطية بأسعار مخفضة عدة مرات وفق شروط تعاقدية ملزمة ولكن للأسف لم يلتزم الجانب اليمني بتلك الشروط ،وبالذات في أستعادة قيمة ذلك الوقود من أيرادات بيع الكهرباء ،وهو الأمر الذي لم ينفذ حتى في حدود 10 % من تلك النفقات اليومية ، بسبب عدم قدره السلطات المحلية من ألزام المستهلكين ، بدفع قيمة أستهلاك الكهرباء ، ناهيك عن سرقة التيار من قبل جزء كبير من المستهليكن والفاقد الكبير في منظومة النقل والتوزيع الذي يبلغ ما مقدراه حوالي 50 % من حجم الأنتاج ، ولم تستطع الوزارة المعنية من معالجة تلك المشكلة طوال عدة سنوات ، وظلت مستوى الخدمة في أدني مستوياتها في ظل حر شديد قائض صيف هذا العام والأعوام السابقه .وكل ذلك بنعكس في زيادة عجز الموازنة العامه وأيضا عجز ميزان المدفوعات

1-10 : وأيضا يتجسد الأهدار في المال العام ، أن توفير المشتقات النفطية للسوق المحلية ، يمثل ثقبا أسودا آخر في ميزان المدفوعات حيث بلغت أجمالي واردات المشتقات النفطية مامقداره 3,419 مليون دولار (3.4 مليار دولار) ، وهذا أستنزاف لحجم كبير من العملة الأجنبية ، وتعمل ضغوطات كبيرة على الطلب على العملة الأجنبية ، والسبب ، أن هناك هدر كبير في استخدام الوقود من قبل قيادات الهيئات الحكومية العسكرية والمدنية والمليشيات المختلفة ، حيث كل مسئول حكومي أو مليشاوي ، يسير في الشوارع بمجموعه من الأطقم والدبابات والمدرعات كحماية شخصية ، كأننا في أتون غابة وحوش ، وليس في مدن مدنية ، بل الأسواء أن هناك مخصصات وقود تمنح للمسئولين في المستويات المختلفة بكميات مهولة مجانا من غير حسيب أو رقيب ، وبدون أي نظام أو لوائح قانونية تسمح بذلك ، ناهيك أن معظم الآليات التي تعمل في المدينة (عدن وغيرها من المدن الأخرى) والتي تعد بمئات الألاف ، هي من مخلفات الدول التي تستغني عنها في بلدانها لأنها هالكه ، وتصدر الى اليمن ، وهي تستهلك كميات كبيرة من الوقود التي تسنزف ملايين الدولارات ، ناهيك عن تلويث البيئة وتضرر بالصحة العامة للسكان

1-11 : هناك أستنزاف كبير للمالية العامة للأعانات والمنافع ألأجتماعية ، والتي بلغت في نهاية عام 2022م 976 مليار ريال ، وهي تذهب في رواتب وأجور ودعم مباشر وغير مباشر لمؤسسات منتجة أو خدمية كمؤسسات المياه والكهرباء ومصافي عدن ، ورواتب لمؤسسات قد أنتهت منذ زمن طويل ، ولهيئات التأمينات الأجتماعية وغيرها ، وهذا مايجعل بعض هذه المؤسسات تتقاعس عن تحصيل مواردها الناتجة عن تقديم خدماتها ، كل ذلك يستنزف موارد المال ، ويجعل هذه المؤسسات أتكالية على الحكومة

2. كارثة الأخطاء والخطايا التي أنتابت منظومة الحكم القيادية في جانب الشرعية ، والتي أدت ألى هشاشة وضع الدولة بمختلف مكوناتها القيادية من مؤسسة الرئاسة الى الحكومة الى السلطات المحلية الى مؤسسات الدفاع والأمن والى أدنى مستويات المؤسسات المركزية والمحلية المدنية حسب تسلسل الأحداث :

وقد أدت كل هذه الأخطاء والخطايا الى هذا الوضع الكارثي المالي والنقدي والأقتصادي والأجتماعي والخدمي ووصل غالبية سكان مناطق الشرعية الى حالة العوز والفقر والبطالة وأنهارت كافة الخدمات ، وأنهيار العملة والتضخم الجامح والغلاء الفاحش ، بل وتهتلك النسيج الأجتماعي ، بل وصل الأمر الى حد الأنكار للهوية اليمنية ، والمطالبة بالأنفصال ، والتنكر للعلم اليمني ، وخرق الدستور والقوانين ، وشل كل المؤسسات الدستورية والرقابية وغيرها مما أدى الى الوصول ألى أعلى درجات الفساد غيرالمسبوقة على مدى 62 عاما من عمر الثورة اليمنية وتكوين دولتي اليمن التشطيرية ، ثم دولة الوحدة .أن كل ذلك يمثل خرقا فاضحا للدستور والقوانين السارية للجمهورية اليمنية ، التي تتشدق

بها السلطات المختلفة في منظومه الحكم الشرعية ، بل وصل الأمر الى التنازع حتى على رفع علم الجمهورية اليمنية ، الذي يحضر حتى رفعه في أي من مؤسسات الدولة في العاصمة عدن ، ويرفع على أستحياء في الغرف المغلقه للتصوير فقط ليظهرعلى التلفزيون .

1-2 : لقد بدأت سلسلة كارثة ألاخطاء والخطايا ، عند هروب الرئيس الشرعي للبلاد المشير عبده ربه منصور هادي من العاصمة صنعاء ، الى عدن ، أثر الأنقلاب عليه في 14 سبتمبر 2014م ، وأحتجاز مدير مكتبه ، وأحتجاز رئيس حكومة الشرعية . وقد بداء الرئيس الشرعي ممارسه مهامه من عدن ، وأعلن أعتبارها عاصمة أقتصادية مؤقته للجمهورية اليمنية ، وبداء في حشد الموارد والأمكانيات واللقاء بمختلف مكونات المجتمع ، ومنهم أعيان محافظة عدن (وأنا كنت منسق هذا اللقاء وحاضرا) ، وتوافدت الوفود المجتمعية والقبليةمن العديد من المحافظات الى عدن لتأييد الوقوف معه بالزوامل والشاصات ، وبالذات من محافظتي أبين وشبوه ، وحصلوا منه من الأموال والأسلحة ، ووعدوه بالتصدي للأنقلاب ، كما وثق بمحافظ عدن الدكتور عبد العزيز حبتور ، وزود بالأموال والسلاح اللازمة ، لتنظم المقاومة المجتمعية للتصدي للأنقلاب . وكان الرئيس مقيما في مقر الرئاسة بمعاشيق . وما إن بداء القصف الجوي على مقر الرئاسة من قبل القوى الأنقلابية ، غادر الرئيس عدن الى حضرموت ، وبعد أن أبلغ بأن هناك كمينا له في القصر الرئاسي بالمكلا ، ثم توجه فورا الى عمان ، ثم الى الرياض ، ليعلن من هناك ، أنه قدم طلبا لخادم الحرمين الشرفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود لدعم الشرعية ولإيقاف نفوذ أنصار الله المتزايد في اليمن ، والذين بدأوا هجوماً واسعاً على المحافظات الجنوبية وأصبحوا على وشك الاستيلاء على مدينة عدن،، وحينها أعلنت من نيويورك طلب التدخل ، وقد سمي هذا التدخل باسم " عاصفة الحزم " وهو الاسم الذي استخدمته السعودية في الفترة الأولى (بين 25 مارس و21 أبريل عام 2015) من التدخل العسكري الذي قادته السعودية لدعم شرعية نظام هادي في اليمن ، وقد أنشى لذلك تحالف عربي يتكون رسمياً من عشر دول وبقيادة القوات المسلحة السعودية، وضم هذا التحالف إلى جانب السعودية مشاركات رئيسية من كلٍ من الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين والسودان ومشاركات رمزية محدودة من كلٍ من الأردن والمغرب ومصر . ثم في فترات لاحقة ، أنسحبت بقية الدول ،ويقي في التحالف كل من السعودية والأمارات . وظلت عاصفة الحزم ممتده من 25 مارس 2015م وحتى 21 أبريل 2015م ، وأعتبرت عاصفة الحزم إعلان بداية العمليات العسكرية بقيادة القوات المسلحة السعودية الذي تم فيها سيطرة سلاح الجو السعودي على أجواء اليمن وتدمير الدفاعات الجوية ونظم الاتصالات العسكرية خلال الساعات الأولى من العملية. وأعلنت وزارة الدفاع السعودية بأن الأجواء اليمنية منطقة محظورة ، وحذرت السعودية إيران من الاقتراب من الموانئ اليمنية. كما حذرت جماعة الحوثي قبل شن عمليات عاصفة الحزم من عواقب التحرك نحو عدن . ثم بعد ذلك أعلنت المرحلة التالية وسميت ب " أعادة الأمل " والتي كانت أهدافها مواصلة العمليات العسكرية ، وأقترانها بالعمل السياسي والعمل الأغاثي الأنساني . ومن هنا بداءت السيطرة الكاملة لدول التحالف على الأجواء اليمنية والموانى البحرية لليمن ، وفقدت القيادة اليمنية سيطرتها السيادية على أجوائها وموانئها البحرية ، ومنافذها البرية ، وجزرها ، ودون أن تطالب بتوقيع على أي وثيقة تحدد العلاقة بين دول التحالف والقيادة اليمنية بشأن الخطط العسكرية أو العلاقة السياسية والأقتصادية بين الطرفين . ومن هنا بداء التدخل في كل الشئون الداخلية في اليمن من قبل دول التحالف . وهذه كانت أول الخطايا التي وقعت بها القيادة الرئاسية الشرعية ، فأنها فرطت في حقوق السيادة الوطنية ، وتركت قرار الحرب والسلام يتدخل فيه دول التجالف ، وماجعل بعض دول التحالف تتعامل بصلف مع قيادة الشرعية ، كما سيلي ذكره لاحقا .

2-2 : حال بدء دخول القوات الحوثيه المتحالفة مع قوات صالح الى عدن ، بداء مسلسل الهروب من عدن من قبل القوى القبلية ، التي جاءت الى عدن وظفرت بالأموال والسلاح والعتاد الى مناطقها ومحافظاتها ، ولم تساهم في التصدي لهذا الغزو ، ثم بداء مسلسل الخيانة من قبل محافظ عدن الدكتور عبد العزيز حبتور ، الذي أؤتمن بالدفاع عن المحافظة ، وأتصل بي شخصيا والعديد من أعيان عدن كالمرحوم حسن على باهارون وآخرين ، طالبا مني والآخرين بقبول الأستسلام ، ويطلب منا المجيء لأستلام مقاليد السلطه في المحافظه ، لأنه لافائده من المقاومة للقوات الغازيه ، وأن أي مقاومة لها ستكون غيرمتكافئة ، وستدمر عدن . وأن هذا الطلب جاء من احدى القيادات المؤتمرية ، التي طلب منه أبلاغنا بذلك (ولا أريد أن أفصح عن هذه الشخصية الآن ، لأنه ربما يكون قد

أبتلى عليها ، وخاصة وأنها في مستوى رفيع من القيادات الشرعية الحالية) ، وطبعا صعقنا لهذا الطلب ، وبالرغم من أني رفضت طلبه فورا ، وهزأته ، ولكني طلبت من كل من أتصل بهم ، رفض طلبه ، وعدم الرد على أتصالاته . وطبعا التزم الجميع ، ثم لحقها بخيانته الثانية ، عندما نصب كمين لكل من وزير الدفاع اللواء محمود الصبيحي ، ووكيل الأمن السياسي اللواءناصر منصور هادي (شقيق الرئييس هادي ، واللواء فيصل رجب ، وتم عتقالهم وترحيلهم الى صنعاء ليقضوا عدد من السنين في المعتقل بصنعاء والذين أفرج عنهم في صفقة تبادل موخرا

3-2 : لقد دافع عن مدينة عدن منذ دخول القوات الغازية لتحالف الحوثي وعفاش ،، هم أبناء عدن من كل الأطياف والأعمار بأسلحتهم الشخصية للدفاع عن عدن ، وتصدوا ببسالهم للغازون ، بالرغم من فارق التسليح والخبرات العسكرية ، وأستطاعوا الصمود لعدة أيام قبل أن يتمكن الغزاة من الأستيلاء على مدينة عدن القديمة المكونة من كريتر والمعلا والتواهي وخورمكسر وبعض من أطراف مدينة الشيخ عثمان والمنصوره ، في معارك دامية ، أستشهد فيها العديد من شباب مدينة عدن . وفي ظل غياب أي من السلطات المركزية من رئاسة وحكومة والسلطات المحلية ، سوى هولاء الأبطال الذين سيذكرهم التاريخ في مقاومة الغزاة والتصدي لهم وتحرير عدن ، التي كانت أولى النمدن التي تحررت في زمن قياسي لايتجاوز 4 أشهر ، وكان يقود هذه العلميات سياسيا الدكتور محمد علي مارم مدير مكتب الرئيس ، والذي كان مفوضا تفويضا كاملا من الرئيس ويساعده نائيه الأخ منصور البطاني ، وعسكريا وخدميا ولوجسيتا كل من بطل الصمود والمقاومة الأستاذ نائف البكري ، الذي كان وكيلا لمحافظة عدن، ويساعده الأستاذ أحمد سالم ربيع علي وآخرين ، و الأخ عبد السلام حميد الذ كان مديرا عاما لشركة النفط ، وكان هو الذي يوفر الخدمات في تمويل المقاومة بالوقود والأموال وغيرهم مما لايسعفني ذكرهم من قيادات المقاومة . أما شئون الأغاثة وأيواء النازحين فقد تشكلت بمبادرة طوعية من لجنة مجتمعية مكونه من الأخوة علي محمد الحبشي وعدنان الكاف والقاضي فهيم عبد الله محسن وجمال بلفيه وآخرين وقاموا بتوفير كل متطلبات النازحين والمتضررين من جراء الحرب من أغذية ، ومستلزمات أيواء وأستئجار مساكن وغيرها من أنواع الدعم المادي والعيني ، وتكلفنا نحن شخصيا خلال أيام الحرب يتوزيع سلل غذائية مكون أرز وسكر وزيت ومياه وعصائر وبسكويتات وغيرها ، ووزعناها على كل أحياء المحافظه والمقاتلين ، وعلى المستشفيات وعلى العاملون الميدانيون في مؤسسات الخدمات العامة من مياه وكهرياء وذلك من خلال مجاميع شبابية متطوعه ومعظمهم من النساء اللأتي كن يأتينا الى منزلنا لآخذ السلل الغذائية وتوزيعها على الأسر في مناطقهن وعلى سياراتهن ، بأعتبار أن الحوثة في النقاط المستولون عليها ، لم يكونوا يفتشن سيارات النساء . وقد تم تمويل كل ذلك نقدا وعينا من قبلنا ومن قبل الأخوة رشاد هائل سعيد أنعم المدير الأقليمي لمجوعة هائل والدكتور ياسين القباطي ، الذي حول لنا 2 مليون ريال عبر الكريمي من تجار تعز ، ومن الأخ وحيد رشيد محافظ عدن السابق الذي حول لنا مليون ريال والأخ أنصاف مايو الذي حول بعض المبالغ لبعض الأسر بكريتر . ولاننسى الجهود الباسلة التي سطرها كل من المهندس نجيب محمد نعمان مدير عام مؤسسة المياه والمهندس خليل عبد الملك مدير عام مؤسسة الكهرباء والأخ سالم الوليدي المدير المالي لمؤسسة الكهرباء ، فهولاء أبلوا جميعا بلاء حسنا لتأمين الكهرباء والمياه في عدد من مناطق المحافظة في ظل ظروف الحرب . ولاننسي أيضا دور الأستاذ المرحوم خالد أبراهيم زكريا ، الذي أمن صرف المرتبات خلال فترة الحرب ، وكان أول من فتح البنك المركزي ومنع الحوثة من السيطره على خزائن البنك المركزي في ظل أغلاق البنوك المحلية كافة . والفضل يذكر أيضا لضمان التحويلات المالية في ظل الحرب هو لمؤسسة الكريمي ، الذي كانت المؤسسة المصرفية الوحيده التي كانت مفتوحة وتقدم خدماتها للمواطنين . لقد أضطررنا لهذه السردية حتى لا نبخس الناس مساهمتهم في مقاومة الغزو الحوثي العفاشي لعدن ، ونخرس المدعون بأنهم حرروا عدن ، وأن لهم شهداء فيها ، لكي يقطفوا أنتصارات أبناءها ، ويتسولون على المناصب والمكاسب بعد ذلك على حساب من حرروا عدن

4-2 : وبعد مقاومة عنيده من شباب عدن وبمشاركة المقاتلون من مختلف التيارات السياسية المؤيده للشرعية ، بماقيهم الأخوان والسلفيون وغيرهم ، ويعد أن عاد اللواء جعفر محمد سعد ، والذي تولى عملية قيادة عملية السهم الذهبي ، فقد تمكنت المقاومة الشعبية بقيادته في 14 يوليو 2015م من السيطره على مطار عدن وعلى أجزاء من مدينة عدن بعد معارك عنيفه مع المتمردين الحوثيون وقوات عفاش ، وفي 16 يوليو 2015م تمكنت تلك القوات من السيطره مرة أخرى على ميناء عدن

، وكانت تتقدم في مركز مدينة عدن ، وفي 17 يوليو 2015م ، أستعادت قوات المقاومة الوطنية الموالية للرئيس هادي مدعومين بقوات بريه من الأمارات والسعودية من السيطرة شيه الكاملة وبحلول 22 يوليو 2015م ، تمت السيطرة الكاملة على عدن وفتح مطار عدن الدولي ، وفي 24 يوليو 2015م ، أحتفلت عدن عن بكرة أبيها بالأنتصار الكامل على القوات الغازية وطردت القوات الغازية الى خارج عدن ، ثم توالت الحملة للسهم الذهبي ، لتمتد الى خمس محافظات جنوبية أخرى وفي أغسطس 2015م أستعادت القوات الوطنية هذه المحافظات الخمس ، ألى جانب أستعادة مدينة مأرب الواقعه شمال شرقي العاصمة صنعاء . وبحلول 22 سبتمبر 2015م عاد الرئيس عبد ربه منصور هادي الى عدن قادما من الرياض ، وعاد معه الأخ رئيس الوزراء الأستاذ خالد بجاح وحكومته التي كانت قد غادرت مدينة عدن بعد دخول القوات الغازية الى عدن . وقد ألتقينا حينذاك كأعيان ووجهاء عدن ، وهنأناه على هذا الأنتصار . وقمت شخصيا باعداد رؤية كامله بعنوان " المقترحات العاجلة لترتيب أوضاع الدولة اليمنية مابعد مرحلة الإنتصار على المليشيات الإنقلابية الحوثعفاشية " ، من أعدادي بتاريخ 10 أبريل 2015م، ثم تم تحديثها في 15 أغسطس 2015م بعد تحرير مدينة عدن ،وكان الجزء الأول يتعلق بمعالجة أوضاع مابعد الحرب على مستوى الجمهورية اليمنية وهو مكون من 17 بندا والجزء الثاني يتعلق بمقترحات خاصة بمعالجة الأوضاع في محافظة عدن بعد الحرب ، وبعد تحرير مدينة عدن وهو مكون من 9 بنود " وقد سلمتها للأخ الرئيس عبر مدير مكتبه ، وأيضا للجانب الأماراتي وهي رؤية متكاملة عالجت كل تحديات الماضي وتحديات الحرب في كل المجالات . وقد كأفاء الرئيس عبدربه منصور هادي ، قائد التحرير لعدن ، ورقاه الى لواء ، وعينه كمحافظ لمحافظ عدن ،في 9 أكتوبر 2015م بأعتباره من أبناء عدن الأقحاح ، وكان قبلها مستشارا عسكريا للرئيس هادي ، وله سجل حافل في المسار العسكري ، ولكن للأسف مع أول تفجير حدث في فندق القصر، هربت الحكومة من عدن ، الى الرياض ، لبلحق بها أو يسبقها الرئيس الى الرياض أيضا في بيات شتوي أستمر طويلا . ولم تصمد أمام أول تحدي لها لعد تحرير عدن .

2-5 : منذ تولي اللواء جعفر محمد سعد منصبه كمحافظ لمحافظة عدن ، بداء على الفور بحلحلة التحديات والمعاناة التي تعيشها محافظة عدن ، ولما وجدت منه أهتماما شديدا بمحاولات جدادة وحثيثة لمعالجة أوضاع محافظ عدن الموروثه ، فقد قدمت له رؤيتي لمعالجة آثار الحرب التي كنت قد قدمتها للرئيس ، ولآول مرة أجد من يقراها كاملا ، ويهتم بها ، ثم طلب مني أن أرشح له مجلس حكماء لعدن ، يكون مجلسا أستشاريا له ، وبالفعل قبل بالمقترح ، وأصدر قرار بتشكيل مجلس الحكماء من عدد من الأشخاص يمثلون خيرة الخبرات والكفاءات من أبناء عدن ، في كل المجالات ، وكان يتصل بي ليلا ، ليستشيرني في بعض القضايا الأقتصادية والخدمية ، وطلب نزولي معه في الميدان عند زيارة بعض المرافق الأقتصادية ، وحقق بعض النجاحات ، ولكن لم تمهله عناصر الشروالحقد والأرهاب ، عندما رأوا ان مصالحهم ستتاثر بأجراءاته الجاده لمعالجة الأختلالات والفساد وتصحيح الأوضاع ، ولم يمهلوه أكثر من 3 أشهر ، حيث أغتالوه في 6 ديسمبر 2015م بعملية انتحارية غادرة جبانه ، تمثلت بتفجير سيار مفخخه أستهدفت موكيه أثناء مروره بمنطقة جولدمور ، وقد أدت العملية لمقتله وعدد من مرافقيه . وبالرغم من أن السلطات الأمنية أعلنت عن مرتكبي العملية ، الاّ أنهم على مدي 9 سنوات عجاف لم يقدم منهم للقضاء . وهكذا طويت قضبة أغتياله كغيرها من العشرات قضايا الأعتيالات التي تمت في عدن للناشطين وغيرهم ، دون أن يقدم أي من المنفذين لهذه الأعتيالات ، وللأسف لم نعمل مؤسسة الرئاسة ولا الحكومة أي متابعة لنتائج التحقيقات سوى بيانات النعي ، والتغني بمناقبه . وهذه تضاف الى هشاشة مؤسسة الرئاسة في السيطرة على الأوضاع الأمنية ، بل الأتي ، كان الأسواء في أداء مؤسسة الرئاسة والحكومة

2-6 : وللأسف لم يستثمر هذا النصر المبين لأستمرار تحرير بقية المحافظات الأخرى المحتلة من قبل مليشيات الحوثي المتحالفة مع قوات عفاش ، بل كانت أول الخطايا ، هي وقوف قيادات الجيش الوطني المتمثل في المنطقة الرابعة ، على أطراف كرش ، على أساس أن بقية المحافظات شمالية ، وعلى الشماليون تحريرها ،وهنا بداء النفس المناطقي ينخر في كيان الشرعية ، وتتوالي الأخطاء والخطايا الفادحة لقيادة الشرعية المتمثلة في مؤسسة الرئاسة والحكومات المتعاقبه التي شكلتها تباعا ، والتي يمكن أن نوجزها في عناوين عريضه ، دون الدخول في التفاصيل ، التي لم يحن الوقت بعد لسبر غورها ، وتحتاج الى تحليل عميق ودقيق لنتائجها وآثارها والتي أدت الى هشاشة وضعف وأنهيار الشرعية ، وعدم قدرتها على أنهاء تلأنقلاب وأستعادة الدولة بعد مضي 9 سنوات من تحرير

عدن في والمحافظات الأخرى التي ذكرناها أعلاه . وسنوجز هنا خطايا فترة قيادة مؤسسة الرئاسة من قبل الرئيس الشرعي عبدربه منصور هادي ويمكن ذكر هذه العناوين من الأخطاء ، بل الكوارث في الأحداث التالية : -

أ) لقد أستمرأت مؤسسة الرئاسة الهجرة والنزوح الى الرياض ، ولم تؤسس للعودة الى المناطق المحررة وعاصمتها المؤقتة عدن ، وتوفير بيئة آمنه لعودة كل مكوتات الشرعية إليها ، بل تماهت مع دول التحالف التي تستضيفها ، والتي أضيف لها دول الرباعيه لتستفرد هذه الدول مجتمعه ، أو فرادي بالقرارالوطني للشرعية السياسي والعسكري والأمني والأقتصادي ، وتفرض رؤاها وقرارانها ومصالحها ، وخاصة بعد أن تمت السيطرة المطلقة على الأجواء والموانىء والمنافذ ومحاصرة اليمن برا وبحرا وجوا ، وذلك من خلال المواقف والأحداث التي سيلي ذكرها ، وبالتالي ، لم تشهد المناطق المحررة ، أي معالجات للتحديات والمصاعب التي عاشتها من جراء الحرب ، ولم تتحسن فيها أي نوع من أنواع الخدمات أو أصلاح مادمرته الحرب ولم تتوفر بيئة آمنه للحياة ،ولا تحسين لمعيشة الناس ، لأن القرار الوطني مختطف من لدن الغير فيماعدى ما حدث من تحسن نسبي في محافظة مأرب ، التي بقي فيها بقايا الجيش الوطني ، وساعدها في ذلك ، أن فيها منابع النفط وبنيته ، والتي مكنت أن يهاجراليها مئات الألاف من الهاربون من جحيم المليشيات الأنقلابية ، وحظيت أيضا بقيادة حكيمة من أبنائها ، وتصدت لكل أنواع الأختراقات والمحاولات للسيطرة عليها من قبل المليشيات والقوات الأنقلابية على مدى العشر السنوات الماضيه ، وعاشت مستقله عسكريا وأمنيا وماليا عن سيطرة " السلطات " في العاصمة المؤقته .

ب) لقد بدأت مؤسسة الرئاسة أبتداء من مطلع عام 2016م ، في الأستجابه لمطالبات الأستحقاقات من قبل بعض دول التحالف ، بذريعة أنها ساهمت في تحرير عدن ، وعملت صفقات مع القاعدة في حضرموت ، لتطلب تعيين عناصر مواليه لها في عدد من المحافظات كعدن وحضرموت ، وبالذات في مناصب المحافظين ومدراء الأمن وغيرها من المناصب التي تضمن أن تتحكم في مفاصل الأدارة الحكومية في هذه المحافظات ، وبالفعل أستجاب الرئيس وعين بعض المحافظين ومدراء الأمن ، الذي كانت لهم خلفيات عسكرية وكانت لهم أرتباطات سابقة مع الضاحية الجنوبية ، أثناء فترة الحراك الجنوبي ، أو كانوا في جوقة عفاش ، وليس لديهم أي خبرات في أدارة الدولة ، ولو حتى كرؤساء أقسام في الدوائر المدنية وعينهم الرئيس في هذه المناصب ، دون مسوغ من معايير وشروط وظيفية ، سوى الأدعاء أنهم كانوا ممن حرروا المحافظات الجنوبية ، وطبعا هولاء المعينون ، لم يتمكنوا من أدراة هذه المحافظات على نحو رشيد أو حكيم ، او يحدثوا أي تحسين في أوضاع المحافظات التي تولوها أو الآدارات التي تولوها لعدم وجود الخبرة والكفاءة . وكان ديدنهم ، تعيين العشرات من الوكلاء والمستشارين والموظفين من خارج السلك الوظيفي والمعايير للخدمة المدنية أو حتى الألتزام بشرزوط التعيين القانونية في هذه المناصب ، ألى أن أصبح مثلا في عدن أكثر من عشرين وكيلا وأكثر من عشرين مستشارا وكان ذلك عبارة عن نسفا لأبجديات ومباديء الأدارة الرشيده ، وكان ديدنهم أيضا الأستيلاء على الموارد العامه في محافظاتهم ، والتصرف بها كيفما ما يشأون بدون أي رقابية سابقة أو لاحقة من أي اجهزة رقابية حكومية ، وقد وأدوا ما قام به الشهيد جعفر محمد سعد المحافظ السابق الذي أغتيل غدرا وبالذات مايتعلق بأنشا مجلس حكماء عدن ، الذي كان يمكن الأستفادة في ترشيد القرارات وتصحيح الأوضاع في المحافظة ، لوكان أستشاراتهم المحافظ المعين

ج) لقد خضع الرئيس للأبتزازت الحزبية والقبلية والمتاطقية ومن بعض من أصحاب النفوذ ، ولبى كل طلباتهم بسيل من التعيينات والترقيات والتشكيلات ، بداء من تعيين عدد من المسشتارين له من رؤساء الأحزاب والمكونات المختلفة ، دون أن يستشاروا . وأجرى تغييرات لأربع حكومات في عهدة ، كلها بنيت على المحاصصة ، وتم تغييرهم وأتهم بعضهم بالتقصير أو الفساد ، ولكن لم يتم أجراء أي تحقيق معهم أومسآلتهم ، وأصدر أعفاءات للمحافظين الذين عينهم وعين محافظين آخرين يدلا منهم دون مسوغ من معايير أو أسياب ، بل وعين محافظين ووكلاء لمحافظات ليست تحت سيطرة الشرعية ، ولا يتواجدون فيها ، مجرد مناصب يتعيشون منها . وعين العشرات في هيئات نائمة كالمجلس الأستشاري ، وسفراء وسفيرات من خارج السلك الدبلوماسي ، وعين العديد من نواب الوزراء والوكلاء وقيادات عسكرية ، ورفع العشرات من العسكريين والضباط الى رتبة لواء ، بحيث أصبحت اليمن من أكثر الدول التي لديها لواءات حصلوا على هذه الرتب العليا ، خارج عن نطاق

قوانين ولوائح الخدمة العسكرية وشروط الترقيات فيه . كل ذلك حمل الميزانية العامه أعباء كبيرة ، وخاصة مايترتب على ذلك من صرف رواتب بالعملات الأجنبية ومزايا سيارات وحراسات وغيرها .
د) لقد شرع الرئيس صرف رواتب المسئولون الحكوميون من وزراء وقيادات سابقة ولاحقة يعيشون في الخارج بالعملة الأجنبية ، وهذه سابقة خطيرة ومخالفة دستورية ، حيث لايمكن صرف رواتب الموظفين في الخدمة الحكومية بالعملات الأجنبية ، وقد أصبحت تلك الرواتب بالعملات الأجنبية تشكل ضغطا شديد على ميزان المدفوعات وأهدار كبير للمال العام
هـ) لقد أنشأت تشكيلات أمنية وعسكرية في بعض المحافظات المحررة كالأحزمة الأمنية ، وألوية الدعم والأسناد والنخب الحضرمية والشبوانية ، وقوات حماة الجمهورية وقوات العمالقة ، وكلها لاتخضع لوزارات الداخلية والدفاع ، وأنما تتبع لقادة الميشيات ، وتأتمر بأمر وحدات أمنية وعسكرية خاصة بدول التحالف ، وهي التي تتولى تمويلها وتسليحها والصرف عليها ، وبعضها تتمنطق شعار الجهات التي تتبعها كالمجلس الأنتقالي ،وترفع علم الأنفصال (علم دولة الجنوب السابقة) . وللأسف يجرى هذا الوضع الشاذ على مرأي ومسمع من مؤسسة الرئاسة دون أي أكتراث أو أعتراض أو حتى مسآلة ، أذن فأن الشرعية لاتمثل الجمهورية اليمنية ، وأنما تتماهي وتستنكف أن يكون لها رأي في شرعية الجمهورية اليمنية ودستورها وقوانينها وعلمها ، علما بان كل المؤسسات الحكومية في عدد من المحافظات الجنوبية المحررة ترفع علم الأنفصال ، بما فيها مبنى قيادة محافظة عدن والمعسكرات المتواجده فيها
و) لقد وقعت الشرعية برعاية المملكة العربية السعودية مع المجلس الأنتقالي أتفاقيتي الرياض الأولى والثانية ، والتي حددت عدد من الأتفاقات العسكرية والأمنية وبعض الترتيبات لتعيين محافظين ومدراء امن محسوبين على المجلس الأنتقالي ، وتم تنفيذ الشق المتعلق بتعيين المحافظين ومدراء الأمن ، ولم ينفذ الشق الأمني والعسكري حتى الآن ، ولم تقم مؤسسة الرئاسة بأي أجراء لألزام المجلس الأنتقالي بتنفيذ مايخصة من أتفاقات أمنية وعسكرية أو الغاء التعيينات التي تمت من طرف واحد ، بل لقد قاتلت قوات الأنتقالي قوات الشرعية القادمة مرتين ، أول مرة داخل مدينة عدن ، وأخرجت قوات الحماية الرئيسية من عدن ، ثم قاتلتها في الطريق التي كانت قادمة أليه من أبين ، وتدخل الطيران الأماراتي لقصف قوات الشرعية ، وقتل وأحرق عدد من قوات الشرعية ، دون أن تحرك مؤسسة الرئاسة ساكنا بشان هذه الحوادث ، بل لقد أجبرت قوات الأنتقالي الحكومة الشرعية على الخروج مرتين من عدن ، ولم تحرك مؤسسة الرئاسة ساكنا
ز) لقد خرجت جزر سقطرى وميون من سلطة الشرعية ، وأصبحت تحت سيطرة ونفوذ دولة ألأمارات والمجلس ألأنتقالي وأنشأت قواعد عسكرية في بعض الجزر ، بل وحجز رئيس الوزراء الدكتور أحمد عبيد بن دغر في جزيرة سقطرى ولم تحرك مؤسسة الرئاسة ساكنا .
ح) لقد جرت عدة أغتيالات في محافظات عدن ولحج والضالع لعدد من النشطاء والأئمة ، وغيرهم من ضباط ومنتسبي الشرعية في حوادث عديدة وأختطف عدد منهم وأودعوا سجون سرية ، ولم تقم مؤسسة الرئاسة بأي متابعات لأستكمال التحقيقات وتقديم المتورطين في هذه الحوادث للعداله
ط) وآخر الأثاقي ، أن شرعت مؤسسة الرئاسة لأستقطاع 20 % من مبيعات النفط الخام ، وخصتها لكل من الأربع المحافظات هي مأرب وحضرموت وشبوه وعدن في مخالفة دستورية بينه ، ولم تقدم أي بيانات محاسبية معمده من الجهات الرقابية عن التصرفات بهذه الأموال من قيادات المحافظات التي خصصت لها هذه المبالغ الضخمة
ي) لقد عزل الرئيس الشرعي نفسه ، في دائرة ضيقة من ألأقارب والمنتفعين ، والمستصلحين ، وذوي النفوذ ومنحهم أمتيازات وصلاحيات يتصرفون بها ، نيابه عنه (لريما بدون معرفته) وأساوا أليه ، وجعلوا فترة حكمه مليئة بالأخطاء والخطايا التي أوردناه بعاليه
ك) لقد عقدت عدة جولات من المباحثات المباشرة وغير المباشرة بين طرفي النزاع ، في كل من جنيف (1) و (2) والكويت وأستكهولم وغيرها بشكل ثنائي عب رالوسيط ، ولكنها جميعا، لم يخرج منها بشيء ، سوى التسويف وبقاء الوضع على ماهو عليه ،لأنه للأسف لم تكن هناك خطط أستراتيجة للتفاوض على قاعدة وقف الحرب والحفاظ على مصالح الوطن والشعب كاولوية قصوى
ل) لقد أوشكت قوات الشرعية من الوصول ألى مشارف الحديدة وكان بالأمكان الدخول اليها وتحريرها ، ولكن خنعت القيادة الى تعليمات دول الرباعية بالأنسحاب من مواقعها المتقدمة ، وذهبت تضحيات الشهداء الذي قضوا في هذه المعارك سدى

2-7 : أما مابعد 7 ابريل 2022م ، وبعد أرغام الرئيس الشرعي المشير عبده ربه منصور هادي على نقل السلطة لمجلس رئاسي مكون من 8 " بررره " بدعم من دول التحالف ، في غفلة من المشاركين في مؤتمر الرياض (31 مارس / 7 أبريل 2022) ، فان فصولها مازالت تروى ، وهي تشكل قمة تراكم الأحطاء والخطايا للشرعية فيكفي الأشارة ، الى أن المجلس يضم متناقصات في كل شيء بداء من شرعية الأنتماء اليمن والولاء للدولة اليمنية الموحدة ، ودستورها وعلمها ، وتفعيل كل أجهزتها بشكل موحد ومنسق يخدم قضية أستعادة الدولة وأنهاء الأنقلاب . وللأسف كل منهم يريدو أن يحظى بالقدر الأكبر من كعكعة السلطة من المنافع والمكاسب والمناصب ونصيبة من الموارد ، الى أن وصلنا الى هذاالوضع الكارثي من حالة السؤ والتردي في كل أحوال البلاد والعباد ، بدء من أنهيار العملة والتضخم الجامع والغلاء والفقر وسؤ الخدمات في كل شي ، وتشظي المؤسسات وتهتك النسيج الأجتماعي ، وكل يتمترس بقواته التي تأتمر له ، أو الدولة التي تدعمه كوكيلا ، أنه كلام قاسي ، ولكن هذه هي الحقيقة ، وأدلتها في الآتي : -

أ) منذ قصف منشآت تصدير النفط في الضبة و النشيمه في شهر أكتوبر 2022م ، فلم يستطيع المجلس الرئاسي والحكومة أن يستعيدا تصدير النفط الخام ، بالرغم من أنه لدية جيش عرمرم يستنزف 70 مليار شهريا كرواتب للجيش الوطني التابع للدولة ، وغيرها من ملايين الريالات السعودية والدراهم الأماراتية لمليشيات دول التحالف ، التي تتكون من مئات الألوية والفرق ، فأنهما لم تستطيعا أن يستأنفا تصدير النفط بعد مضي سنتين كاملتين ، وهذا افقد الموارد العامة 70 % منها

2) الجيابات غير القانونية المهولة ، والتي تجبي في كل مفاصل الأنشطة الأقتصادية وقتوات نقل السلع ، ومن كل أنواع الخدمات وفي الأسواق بمسميات مختلفه من قبل بعض هذه المليشيات المنظوية في مجلس القيادة ومن قبل السلطات المحلية ، والتي لم ستطيع المجلس الرئاسس والحكومة أن يوقفاها

3) الهدر الذي يجري في صرف الرواتب والمكافآت والحوافز وكل أنواع الصرف العبثي بالعملات الأجنبية لكبار موظفي الدولة من المجلس الرئاسي الى الحكومة الى مجموعات العاطلين في المؤسسات الدستورية المعطلة قسرا ، الى مجموعات القيادات السابقة الموجودون في الخارج ، لم يستطيع المجلس الرئاسي والحكومة أن يوقفاها بعد

3) الثقوب السوداء التي تستنزف الموارد الأجنبية لتمويل أسترداد المشتقات النفطية التي تهدر بكثافة في مواكب المسئولين في كل المستويات بأطقم ومدرعات وسيارات مصفحة ، لم يستطيع المجلي الرئاسي من وقفها ، والثقب الأسود في استنزاف استيراد وقود الكهرباء لم يحسم بعد أمرها

4) الفساد المستشري في كل مفاصل الدولة المركزيه والمحلية ومؤسسات الدولة ، لم يستطع المجلس الرئاسي والحكومه من محاربته أو تقديم أي فاسد للعدالة

5) الأجهزة الرقابية الدستوريه من مجلس نواب وهيئات مكافحة الفساد ، والجهاز المركزي للرقاية والمحاسبات ، ولجنة المناقصات المركزية كلها معطلة عن عمد مع سبق الأصرار والترصد .

6) التهريب والتهرب الجمركي عبر المنافذ البريه لكل أنواع السلع ، والموانىء الموازية غير الشرعية في شرق البلاد وغربها ، لم يتمكنا المجلس الرئاسي والحكومة من وقفها

7) نهب الأراضي والممتلكات الخاصة العامة ، والسجون السرية والمخفيين قسرا ، كلها ملفات لم يحسم في أمرها

8) التراجع ، ووقف الأجراءات التي أصدرها البنك المركزي اليمني تجاة البنوك المخالفة ، لم يستطع المجلس الرئاسي والحكومة الثبات بشانها وأختار مماهاتا طلبات الخارج

هذه كلها أسباب ومسببات ما وصلنا اليه من وضع كارثي سياسي وأقتصادي وأمني وخدمي ، ويفقد الشرعية مبررات حضورها الباهت .

3 الحلول والمعالجات الممكنة لتجاوز هذا الأنهيار على المدى القصير :

3-1: الاجراءات السياسية العاجلة :

1-1-3 : تشكيل حكومة طوارئ مصغرة تقشفية من الكفاءات المتخصصة لا تتجاوز 9 الى 11 وزير فقط بدون نواب وعدد محدود من الوكلاء الأكفاء المتخصصين

2-1-3: العودة الفورية لكل مجلس الرئاسة والحكومة والمستشارين وكل منتسبي المؤسسات الدستورية والمسئولون الحكوميون الآخرون الى العاصمة الأقتصادية بعدن بدون أستثناء ومباشرة أعمالهم من الى العاصمة المؤقته عدن

3-1-3 : فتح حوار سياسي معمق مع دول التحالف وبالذات السعودية والامارات لوضع رؤية استراتيجية واضحة ومقننه حول العلاقة بين اليمن وهذه البلدان بما يضمن مصالح الطرفين على اسس عادلة ، وبما يضمن التنسيق العسكري الفعال لاستكمال اهداف ومهام عاصفتي الحزم والامل وانهاء الحرب واستعادة الدولة المختطفة واعادة اعمار اليمن . وايضا رفع التدخلات من قبل دول التحالف في الشئون الداخلية لليمن اكانت الامنية او فيما يتعلق بادارة الموانئ والمطارات والمنافذ البحرية في كل انحاء اليمن وايضا وقف الدعم والتسليح للكيانات العسكرية او الامنية اوالمليشاوية خارج عن مؤسسات الدولة واغلاق اي منشآت ضبطية خارج القانون . ولا مانع من الرقابة العسكرية لدول التحالف حول اي اختراقات عسكرية او امنية من قبل القوى الانقلابية او الارهابية او ايران للامن القومي اليمني او التاثير على العمليات العسكرية . وعلى هذه الدول ابلاغ الحكومة الشرعية بهذه الاختراقات للعمل على التصدي المشترك لها .

4-1-3 : تشكيل لجنة وطنية تضم ممثلين عن مؤسسة الرئاسة والاحزاب السياسية والتكتلات والكيانات الوطنية وممثلي الفئات المختلفة من الشباب والنساء ورجال الاعمال ومنظمات المجتمع المدني للحوار بهدف تشكيل تكتل وطني جامع يوحد الرؤى والمواقف على قاعدة مخرجات الحوار الوطني الشامل لمواجهة الاستحقاقات القادمة ، بمافيها مفاوضات التسوية السياسية واستعادة الدولة ومواجهة التحديات الاقتصادية والنقدية واعادة الاعمار لما خلفته الحرب .

3. 2 - <u>الاجراءات الأمنية والعسكرية</u> :

1-2-3: توحيد الاجهزة الامنية المختلفة في كل المحافظات المحررة في جهاز امني واحد يتبع وزاة الداخلية وتتفرع منهمختلف الاجهزة التخصصية من شرط و بحث جنائي ومرور وطوارئ ودفاع مدني وغيرها من التخصصات الأمنية بمافيها توحيد الامن السياسي والقومي في جهاز واحد يتبع ايضا وزارة الداخلية

2-2-3 : سحب الاسلحة الثقيلة والمتوسطة والاسلحة الشخصية من كل المليشيات والتشكيلات العصابية والاشخاص بدون استثناء وعدم حمل السلاح في المدن اطلاقا ومن يخالف يعاقب باقصى العقوبات بمافيها مصادرة السلاح وقيد الحرية والغرامة المالية

3-2-3: توحيد المؤسسة العسكرية في كل انحاء الجمهورية تحت امرة القائد العام للقوات المسلحة وانهاء كل المظاهر المسلحة لكل المليشيات والنخب والكيانات الخارجة عن القانون ومنع بيع السلاح وتداوله خارج نطاق المؤسسةالعسكرية . وسحب كل المعسكرات من المدن الى خارجها .

4-2-3 : وضع خطة عسكرية مشتركة مزمنه مع التحالف لتحرير المدن كتعز والحديدة والبيضاء وغيرها من المدن او سحب القوات العسكرية من محيط المدن ، وتطبيع اوضاع هذه المدن وعدم السماح بدخول اي قوات عسكرية لهذه المدن عدى القوات الامنية المشرفة على الامن في هذه المدن وايضا السماح بالتشغيل الامن لميناء الحديدة من قبل كوادره الاصيلة المدنية .

3-3- <u>الاجراءات التقشفية المالية والادارية والتنظيميه</u> :

1-3-3: اعداد موازنة طوارئ تقشفية لماتبقى من عام 2024م ومشروع موازنه عامة لعام 2024 م تكون شفافة ومعلنه ايرادا وانفاقا جاريا واستثماريا . ولابد كم المصادقة عليها من مجلس النواب بعد اقرارها في مجلس الوزراء ثم أصدارها بقرار جمهوري بصورة استثنائية نظر للظروف القاهرة.

2-3-3 تحويل كل رواتب الوزراء في الحكومة وكافة قيادات الاجهزة والمؤسسات الحكومية والعامه والبنوك من العملات الاجنبية اكانت بالدولار والريال السعودي او الاماراتي الى الريال اليمني حسب ماكان معمول به في السابق قبل الانقلاب . ووقف الحوافز والمكافآت وكل انواع المدفوعات الخاصة التي كانت تدفع لرؤساء واعضاءالهيئات واللجان ومجالس الادارات وغيرها من المستويات والتي

كانت تدفع بالاضافة الى رواتبها المعتادة وذلك بشكل مؤقت الى حين تقنيين صرف هذه الصرفيات الاستثنائيه بصورة نظامية وفق القانون .

3-3-3 :يلزم جميع الساسة من رؤساء الاحزاب وقياداتها والمستشارين واعضاء مجالس النواب والشورى وكل الكوادر المسئولة السابقة واللاحقه والذين يتواجدون بالخارج ، ويستلمون استحقاقاتهم بالعملة الاجنبية) باي عملة كانت (ان يعودوا لليمن ويستلموا مستحقاتهم القانونية وفقا لوظائفهم بالعملة اليمنية وفقا لماكان عليه الوضع قبل الانقلاب مع توقيف النفقات الاضافية الخاصة بالسفر والعلاج التي كانت تصرف لاعضاء مجلسي النواب والشورى وغيرهم وتمنع اي تحويلات لهم كانت بالعملة الاجنبية الى الخارج مهما كان مصدرها . ويطلب من الجهات الداعمة الخارجيه ،تحويل تلك المخصصات والنفقات الى الموازنة العامة عبر البنك المركزي اليمني بمافيها ماكان يصرف من النفقه الخاصة من الديوان السعودي للمشائخ والشخصيات الاجتماعية اليمنية

4-3-3 : يوقف صرف المخصصات والمجاملات لكل السياسيين في الخارج من القيادات العليا السابقة التي تولت رئاسة الدولة او رئاسة مجالس الوزراء الا مايستحقونه من رواتب ومزايا مقابل مناصبهم السابقه وبما يحافظ على كرامتهم وخدماتهم السابقه . شريطة ان لايكونوا من المناوئين لليمن ووحدته وسيادته واستقراره ، او يعملون ضده خفاء او علنا ، او يحصلون على مداخيل من دول اخرى . ويفضل دعوتهم معززين مكرمين الى اليمن مع ترتيب مساكن مناسبة تليق بهم اواعادة ممتلكاتهم السكنية السابقة ، ليقضوا بقية حياتهم في امن وامان معززين مكرمين بين اهليهم وذويهم اسوة بالمرحوم القاضي الارياني وغيرهم

5-3-3 توقيف صرف الرواتب والمستحقات و المخصصات لكل من يظل في الخارج من رؤساء الاجهزة والشركات والمسئولين السابقين واللاحقين دون اي مبرر . وفي كل الاحوال يجب توفير اعمال ووظائف لمن يعود فورا وفقا لمؤهلاته وامكانياته .

6-3-3 :يتم تجميد كل التعيينات التي تمت للكوادر في الدرجات المختلفة ، وتصرف لهولاء رواتبهم بالعملة المحلية لمن كانوا اصلا في وظائف حكومية . ومن لم يكونوا في وظائف حكومية سابقه قبل الحرب ، فتصرف لهم رواتب مؤقته ، وفقا لمؤهلاتهم وفقا لقوانين ولوائح وهياكل اجور الخدمة المدنية وفقا للمناصب التي تعينوا فيها وبالعملة المحلية .

7-3-3 :لتعويض موظفي الدولة المدنيين والعسكريين عن الغلاء الفاحش وانهيار قيمة العملة ، ترفع رواتب كل موظفي الدولة المدنيين والعسكريين العاملين المداومين في معسكراتهم او مناصبهم وليس الوهميين او المنقطعين في الخارج من درجة وكيل وادنى ومايعادله من رتبة عسكرية بواقع 50 الى 60 % ، ابتداء من نهاية شهر اكتوبر م ،على ان يهيئ صرف الرواتب عبر البنوك والصرافات الالية بدء من شهر اكتوبر 2018. ويتم تغطية هذه الزيادة من الفروقات التي ستنتج عن تنفيذ الاجراءات السابق ذكرها في الفقرات السابقة أو يطلب دعما أستثنائيا من دول التحالف لمرة واحده

8-3-3 : تقليص عدد السفارات في الخارج الى احدى عشر سفاره فقط ، وتقليص الطواقم فيها الى الحد الادنى الممكن على ان يحتفظ بسفارة واشنطن وممثلية الامم المتحدة ومصر والسعودية والامارات والكويت وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا والصين فقط ويحتفظ بقائمي أعمال في كل من كل من شرق اسيا واوربا وافريقيا كماليزيا واليابان واندونيسيا والهند وباكستان واثيوبيا والصومال وجيبوتي والسودان وهولندا . وتعود كل الطواقم في بقية السفارات والقنصليات والملحقيات التحارية العسكرية والتي لاداعي لها .

3-4- <u>الاجراءات المالية والنقدية</u> :.

1-4-3: تنفيذ قرارات تمويل استيراد السلع الاساسية والأدوية والاستمرار في التدخل لبيع العملة لتجار الاستيراد للسلع الغذائية والاستهلاكية والضرورية الاخرى شريطة التعامل بالاعتمادات والتحويلات عبر المنظومة المصرفية والبنكية

2-4-3: تحويل كل حسابات الحكومة في الخارج او في اي مكان او في البنوك المحلية الى حسابات البنك المركزي اليمني في الداخل والخارج وعدم السماح للحكومة زمؤسساتها لفتح اي حسابات اخرى في اي مكان الا عبر البنك المركزي اليمني فقط وهو بنك الدولة

3-4-3:مركزة كافة ايرادات الدولة السيادية والمحلية في كل محافظات الجمهورية الى البنك البنك المركزي اليمني وفروعه في كل المحافظات بدون استثناء ، بحيث تكون كل تلك الايرادات تحت مسئولية وادارة قيادة البنك المركزي اليمني ولا يصرف منها فلسا واحدا الا بموجب القانون وفقا للموازنة العامة المؤقتة وبتفويضات قانونية للجهات المخولة بالصرف . ويجب ان تخضع كل العمليات للرقابة المسبقة واللاحقة للبنك المركزي اليمني والجهات الرقابية القانونية المختلفة وترفع التقارير عن اي مخالفات لرئيس مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والهيئات النيابية المركزية والمحلية كل حسب اختصاصه .

4-4-3 : وضع سياسة نقدية ومالية متناسقة ومتجانسة بين البنك المركزي ووزارة المالية واستخدام الادوات النقدية الملائمة للسيطرة على حجم السيولة النقدية المتداوله وعلى اسعار الصرف

5-4-3: العمل على حل مشاكل البنوك المحلية الداخلية والخارجيه ، من قبل البنك المركزي اليمني اكان في مجالات :-

أ) نقل السيولة الاجنبية المتراكمة لديها الى الخارج لتعزيز ارصدتها في الخارج لفتح الاعتمادات .

ب) مد البنوك بالسيولة المحلية الكافية وبانتظام لاستعادة ثقة المودعين والزبائن بالبنوك المحلية

ج (تحرير جزء من فوائد اذون الخزانه المحتجزه لدى البنك المركزي وصرفها بالتدريج لكي تتمكن البنوك من توزيع العائد للزبائن واستعادة الثقة بالبنوك ومواصلة استثماراتهم في اذون الخزانه

د) حل مشاكل البنوك الاسلامية المتمثلة في تجميد الصكوك الاسلامية والتي تبلغ عدة مئات من المليارات وهي مجمدة لعدة سنين دون ان تجدد او تحصل على عوائدها مما يعرض هذه البنوك لخسائر فادحة ويعرضها للانهيار والافلاس وبالتالي الضرر الكبير على المتعاملين مع هذه البنوك والمساهمين فيها . وقد قدمت البنوك مقترحات عملية لمعالجة هذه المسألة لم يبث فيها بعد

هـ) المساعدة في رفع الحظر على البنوك المحلية من قبل البنوك الخارجية وضمان هذه البنوك خارجيا من قبل البنك المركزي لاستعادة فتح حسابات خارحية لهذه البنوك

و) المساعدة في التوسط لدى السلطات النقدية في دول التحالف في الاسراع بتحويل الحوالات المتراكمة للمغتربين اليمنيين المودعة في حسابات البنوك اليمنية في هذه البلدان لتحويلها الى حسابات هذه البنوك في الدخل وتسديدها لمستحقينها في الداخل .

ز- عمل حلول مع السلطات النقدية في السعودية لتحويلات رجال الاعمال والمغتربين فيها لكي يحولوا اموالهم عبرالبنك المركزي او البنوك اليمنيه الى داخل اليمن بهدف الاستثمار في اليمن بدلا من تحويلها عبر الصرافين بطرق مشبوهة وخاصة اولئك الذين قضوا عقودا للعمل في المملكة تحت اسماء كفلاء وهذا هو شقاء عمرهم وحلالهم ولا يمكن التفريط به .

5-3: <u>الأجراءات الأقتصادية</u> :

1-5-3 : دعوة كل الشركات النفطية والغازية التي كانت تعمل في اليمن في حقول النفط والغاز واسالته وتصديره او تعمل في خدمات النفط التخصصيه كالحفر وجس الابار او الاعمال الاستكشافية واللوجستيه للعودة الفورية لليمن وتوفيرالضمانات بحمايتها وحماية طواقمها ولكن بدون ابتزاز ولا وساطات ولا سماسرة كما كان معمولا سابقا وتوفير كل التسهيلات للعمل بحرية دون الركون الى اي دعم مشيخي او عسكري او تجاري والسماح لها بالحرية في اختيار مقاوليها لكل الاعمال الخدمية واللوجستية وفقا لمعايير المنافسة المعمول بها في انظمتها مع الطلب منها في إعطاء الاولوية في التشغيل وتقديم الخدمات لابناء المناطق التي تعمل فيها وفقا لشروطها ومعاييرها وحسب الكفاءة والخبرة التي تتطلبها الاعمال لتلك الشركات . ويحب ان لايتسرب الفساد مرة اخرى الى اعمال هذه الشركات من اي جهة كانت حتى السلطات المحلية . ووعدها باعطائها الحوافز والامتيازات والافضليه لها اذا استطاعت زيادة انتاجيتها و زيادة حجم التصدير وذلك من خلال منحها امتيازات إضافية

2-5-3 : فتح المجال للاستثمار في مجالات النفط والغاز في المناطق الواعدة off shore في البحر في نطاق عدن/ ابين في البحر العربي وفي نطاق المخاء / الحديدة في البحر الاحمر وفي الجوف وفي اي مناطق اخرى واعدة

3-5-3: فتح المجال واسعا للاستثمار في مجال التعدين وهناك مشاريع ومكامن جاهزة للاستثمار الفوري فيها ويفتح (فيها المجال للمستثمرين المحليين والمغتربين والشركات الاجنبية .

3-5-4: الاسراع في اصلاح الابار المتوقفه في القطاعات التي تديرها شركة المسيلة او تلك الابار المتوقفة في مأرب او تلك العاملة في شبوة والعمل على زيادة الانتاج من كل هذه الحقول العاملة وتصديرها عبر موانئ الضبه والنشيمه .

3-5-5: التخلي عن فكرة تقنين الاستيراد في بعض السلع كالبطاريات والشواحن ووحدات الطاقة الشمسية وغيرها من الاحتياجات الضرورية للاستهلاك الصناعي والتكنلوجي والشخصي وللاعمال ، حيث ان منع هذه السلع والمنتجات ، يعني انها ستهرب بشكل واسع عبر المنافذ البرية والبحرية عبر عصابات التهريب التي يسهل لها الانقلابيون ذلك ،وبالتالي في ظل الحرب ووجود مناطق شاسعة يسيطر عليها الانقلابيون فان هذه السلع والمنجات ستتسلل الى المناطق المحررة وستباع باضعاف اثمانها وبذلك قد اضعنا حجم كبير من الايرادات الجمركية والضريبية لاننا حولنا هذا الاستيراد النظامي عبر المنافذ الحمركيه الشرعية الى استيراد غير نظامي ومجاني عبر التهريب . وفي كل الاحوال كل هذه السلع لاغنى عنها لاحتياجات السكان في ظل ظروف فقدان الخدمات وعدم كفايتها للسكان .

3-5-6: لابد من اعادة تشغيل المصفاة في اقرب فرصة ممكنة وتوفير لها الخامات من الحقول المنتجة او الطلب من دول التحالف او الكويت او قطر الى بيع الخام باسعار تفضيليه او على اساس البيع بالاجل او عبر خدمات التكرير لصالح شركات الدول ذاتها كما كنا نعمل في السنوات الماضية في ظل الحنوب والحصار عليه ، فقد كانت كل من الكويت والعراق وايران وليبيا تعطي المصفاة خام بسعر تفضيلي او مقابل خدمات التكرير وكانت المصفاة تتلجر بالمشتقات النفطية on spot وكانت تدخل مداخيل كبيرة جدا . ولابد من تشغيل المصفاة لاغراض توفير الاحتياجات المحلية للمشتقات النفطية للسوق وللكهرباء .

3-5-7: لابد من تفعيل قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية وتسويقها ، وانتاج الكهرباء بوسائل متجدده او بكلفة اقل وتحريرالنقل البري والجوي من الاحتكار واطلاق المنافسة في هذه المجالات بدون اي قيود

3-5-8: واخيرا وليس آخرا لابد من تفعيل اتفاقية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص التي وقعت في واشنطن في شهر ديسمبر 2014 م لمي ياخذ القطاع دوره في اعادة الاعمار ويكون شريكا فاعلا في تنفيذ كل هذه االحلول .

3-6 : <u>حلول أضافية أخرى</u> :

3-6-1 : لابد من ألأستعادة السريعة لأنتاج النفط والغاز ، وتأمين الحماية الأمنية اللازمة لذلك ، ولو بطلب تدخل أقليمي أو دولي ، وتصحيح العلاقة التعاقدية مع مشغلي منشأت الغاز المسال في بلحاف ، بالنسبة للأسعار ونصيب الدولة ، وأيضا توفير الحماية لأنبوب الجر من مأرب ألى منشآت بلحاف ، وتوفير المبالغ المطلوبة لأعادة تشغيل المنشآة التي تتذرع بها شركة توتال ، ولو حتى بالأقتراض من أي دول المنطقة أو من أحدى من أحدي منظمات التمويل ، وتوريد حصيلة التصدير ألى حسابات البنك المركزي في الداخل أو الخارج ، وعدم الصرف منها لأي أغراض الاّ يتفويضات شفافة من لدن وزارة المالية ، الى البنك المركزي ،وبعد مصادقة الجهات الحكومية العليا في مجلس الوزراء ،

3-6-2 :تنظيم وتشجيع الصادرات المحلية المختلفة من الأسماك والأحياء البحرية والعسل والبن والمنتجات المحلية المصنعة والخضار والفواكه وغيرها من الصادرات ، وربط كل ذلك بتراخيص شهادات المنشاء الصادرة من الغرف التجارية وشهادات الجودة ،وفتح الأعتمادات البنوك المحلية ، وأعتماد البروتكولات ال 19 التي أقرتها منظمة التجارة العالمية ، والتي أصبحت اليمن جزء من المنظومة ، ولكنها لم تقرها بعد ولابد من أعتمادها وأقرارها بشكل سريع جدا ، لتتمكن صادراتنا من الولوج ألى مختلف الدول

3-6-3: التخاطب مع دول التحالف ، ومع كل منظمات الأمم المتحدة بتشكيلاتها المختلفة ومع المنظمات والصناديق المانحة ومنظمات المجتمع المدني ألأقليمة والدولية ، يما في ذلك ما تمنحه دول التحالف من مخصصات لمكونات المليشيات غير المنظوية في أطار مؤسسات الشرعية ، أو أي مخصصات لذوي النفوذ من الوجاهات والشخصيات القبلية أو العامه ، عبر الصناديق الخاصة وتحويل كل ذلك الدعم والمعونات والمنح عبر المنظومة البنكية وضرورة الأفصاح عن تلك التمويلات ، وتلزم كل مكونات المنظومة البنكية ، أن تصارف تلك التحويلات الى الريال ، بسعر السوق مع أي مزايا أخرى تراها مناسبة لتجيع تدفق تلك التحويلات عبر المنظومة البنكية

3-6-4: تحفيز المغتربين والمهاجرين اليمنيين في الخارج لتحويل أموالهم عبر المنظومة البنكية اليمنية ، ومنحهم أسعار تفضيلية ، وأمتيازات خاصة عند عودتهم لأدخال سياراتهم الشخصية برسوم مخفضة أو مقتنياتهم الخاصة بتشهيلات جمركية وضريبية وغيرها من طرف التحفيز ، ومنحهم مزايا ادخال آلياتهم بنظام " التربنتك" لآجال طويلة لمدة سته أشهر أو عام كامل . أو تسهيل شرائهم سندات أيداع حكومية بفوائد مجزية لآجال زمنة مختلفة (مضمونة القيمة) .

3-6-5:تقنين أستهلاك المشتقات النفطية ، والوقف الفوري ، لمخصصات الوقود للقادة والمسئولين ، ووقف المواكب المزدحمة بالأطقم والمدرعات لحماية الشخصيات ، والتواضع في السلوك ، ووقف التفحيط والحركة العشوائية وغير المبررة لأطقم المليشيات ، بدون أي ضوابط . ووقف حركة المركبات الحكومية ، أثناء الأجازات أو للأستخدام الشخصي

3-6-6: تنظيم أستيراد المشتقات النفطية وتأهيل المستوردين ، بحيث لا يسمح بالأستيراد للمشتقات النفطية ـ، الآ للمؤهلين فنيا ، وللعاملين في نفس المجال ولديهم الملائه المالية لذلك ، وأن يتم الأستيراد من مصادر معروفه وعبر نظام الأعتمادات المستندية ، وأن يلتزم المستورد بتدبير القيمة والمصارفة من مصارف محلية ، وأيضا يلتزم بأخضاع الشحنة المستوردة للفحص المختبري في ميناء الوصول ، وأعادة الشحنة ، أذا لم تكن مقبولة ضمن معايير المواصفات المحلية المعتمدة

3-6-7: تخفيض الأعانات غير المبرره وخاصة للمؤسسات والهيئات التي لديها موارد ، متقاعسة في تحصيلها ، وألزامها بالتحصيل لمواردها وتغطية العجز المبرر وفقا لقرار حكومي من أعلى السلطات وبشكل مؤقت الى أن تتحسن أوضاعها .

3-6-8 : الوقف الفوري لكل الجبايات والأتاوات في مختلف المواقع والنقاط ، وأعتبارها جريمة تقطع ، ومعاقبة مرتكبيها بأشد العقوبات ، ومكافحة الفساد المستشري في كل مواقع الأجهزة والمؤسسات وفي أطار مكونات المليشيات وتثبيت سلطة الدولة على كل المستويات .